الأمم المتحدة

CEDAW/C/GUA/CO/7/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
12 May 2010
Arabic
Original: Spanish

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والأربعون
١٢-٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠

معلومات مقدمة في إطار متابعة الملاحظات الختامية للجنة

غواتيمالا

180610 180610 10-35934X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

تقرير في إطار متابعة التقرير الدوري السابع لغواتيمالا: التدابير التي اعتمدتها غواتيمالا لمكافحة العنف ضد المرأة

أولا – مقدمة

١ – يصدر هذا التقرير بشأن العنف ضد المرأة في غواتيمالا، استجابة للفقرة ٢٢ من الملاحظات الختامية على التقرير الدوري السابع لغواتيمالا، التي طلبت فيها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة معلومات بشأن تنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة وفيما يتعلق بالتدريب الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية عن العنف ضد المرأة، الذي يستفيد منه الموظفون العموميون، وبالأخص موظفو إنفاذ القانون والجهاز القضائي ومقدمو الخدمات الصحية، لكفالة توعيتهم بجميع أشكال العنف ضد المرأة وتمكينهم من الاستجابة لها بفعالية[(١)] ويعرض التقرير أيضا التدابير التي اتخذت لتغيير المواقف الاجتماعية والثقافية التي تتجدر فيها أسباب معظم أشكال العنف التي تستهدف النساء، وبالأخص أعمال القتل بدافع من التحيز ضد المرأة

٢ – ومن أجل إصدار تقرير شامل، طُلب الحصول على مساعدة تقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الرئاسية لتنسيق سياسات الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لتحديد الطريقة التي ينبغي بها الحصول على المدخلات ذات الصلة

٣ – وشملت منهجية عملية إعداد التقرير المؤسستين المذكورتين في الفقرة السابقة، إلى جانب أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة وهيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة

٤ – وتألفت المنهجية من جمع معلومات من مختلف المؤسسات وعقد حلقات تدريبية لمؤسسات الدولة العاملة في مجال قضايا العنف ضد المرأة، ومنظمات المجتمع المدني وحضر هذه الحلقات التدريبية أيضا ممثلو اللجنة الرئاسية لتنسيق سياسات الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومكتب المدعي العام، ومعهد الشؤون الاجتماعية (القانون الشعبي) في جامعة سان كارلوس في غواتيمالا، ومكتب المدعي العام لحقوق الإنسان، وهيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة، وقسم المساعدة القانونية التابع لمعهد الدفاع العام الجنائي، وقوة الشرطة الوطنية، ووزارة شؤون الحكم، والسلطة القضائية، وغيرها

(١) CEDAW/C/GUA/CO/7، الفقرة ٢٢.

٥ - وتمت توعية المشاركين في الحلقات التدريبية بالغرض منها وطُلب منهم ملء استبيان، وعقدت جلسات عامة لتوحيد المعلومات

٦ - وبصرف النظر عن المنهجية، من المهم ملاحظة أن النتائج الرئيسية للتقرير تبرز التقدم التشريعي المحرز في شكل قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة وقانون العنف الأسري وقانون الاتجار بالأشخاص

٧ - ومن الأحداث المهمة الأخرى إعلان حملة الأمين العام للأمم المتحدة ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة'' في غواتيمالا سيتي، التي تؤدي أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة ومكتب السيدة الأولى وأمانة الاتصالات الاجتماعية التابعة لمكتب رئيس الجمهورية وغيرها من الكيانات، أدوارا هامة فيها

٨ - ونطاق التقرير محدد ووضع في إطار عدد من القيود، منها عدم حضور العديد من المؤسسات الحلقات التدريبية لجمع البيانات وتشتت البيانات ورغم عملية التجميع، لم تقدم بعض المؤسسات معلومات عن التقدم الذي أحرزته لإدراجها في التقرير

ثانيا - التقدم المحرز في التنفيذ

ألف - آلية التنسيق لإنفاذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة

٩ - تطلب تحقيق التقدم الوارد في هذه الوثيقة التدخل النشط من جانب مؤسسات شتى، من بينها وزارة شؤون الحكم، والشرطة الوطنية، ومكتب التنسيق الوطني لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة، والسلطة القضائية، ووزارة الصحة، وغيرها من المؤسسات المعنية بقضية العنف ضد المرأة، وأمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة بدورها الاستشاري والتنسيقي في مجال السياسات العامة

١٠ - ومن المهم لفت الانتباه إلى وجود وعمل هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة وهي آلية تنسيق عليا بين المؤسسات تدعم وتشجع السياسات العامة لمنع وعقاب العنف ضد المرأة والقضاء عليه وللهيئة سلطات مباشرة للتحقق من تنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، ليس فقط بحكم وضعها القانوني، ولكن أيضا بسبب المهام الموكلة لها في هذا القانون

١١ - وهي أيضا تسدي النصح وتتابع وترصد التدريب بشأن العنف ضد المرأة للمسؤولين الحكوميين، خاصة العاملين في مجال العدالة - ويضطلع بهذه العملية بالتنسيق مع المؤسسات

التي تشكل جزءا من الآلية، بما في ذلك أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة وهي مسؤولة أيضا عن تعزيز إنشاء مراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات من العنف، وعن دعم ومساعدة ورصد المنظمات النسائية المتخصصة التي تديرها وقد جاءت مراكز الدعم الشامل الخمس الموجودة حاليا نتيجة كفاح شنته المنظمات النسائية، بدعم دولة غواتيمالا وفي إطار مسؤوليتها النشطة

باء – اعتمادات الميزانية المخصصة لتنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة

١٢ – تعرضت ميزانيات مختلف المؤسسات لتخفيضات حادة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية، وقد أثر هذا تأثيرا مباشرا على الوكالات الحكومية وأثر تأثيرا كبيرا على المؤسسات التي تعالج مواضيع مثل قضايا المرأة

١٣ – وأجريت تخفيضات في ميزانيات جميع المؤسسات المشتركة في إجراءات لمكافحة العنف ضد المرأة، وانعكس هذا في خفض التدريب والتوسع الجاري في نطاق الخدمات، وتعيين الموظفين، وغير ذلك من المجالات

١٤ – وقد خفضت الميزانية المخصصة لهيئة التنسيق الوطنية للسنة المالية ٢٠٠٩ بنسبة ٣٨,٣٧ في المائة في منتصف السنة، وأدى هذا إلى انخفاض الرصد الدقيق لتنفيذ القانون وقد وافقت وزارة المالية على ميزانية أولية لأمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة لعام ٢٠٠٩ تبلغ ٢٨ ٠٩٥ ٠٠٠,٠٠ كتسال، تم الحصول على ١٧ ٧٢٥ ٠٠٠,٠٠ كتسال منها من اعتمادات وطنية و ١٠ ٣٧٠ ٠٠٠,٠٠ كتسال من التعاون الدولي، موزعة على النحو التالي: ٤ ٣٤٨ ٤٠٠,٠٠ كتسال من الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، وقد خصصت هذه الاعتمادات لتنفيذ مشروع ”المكانة السياسية والتعزيز التقني لأمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة، المرحلتين الثانية والثالثة“، وتم الحصول على ٦ ٠٢١ ٦٠٠,٠٠ كتسال من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، لأجل مشروع ”إضفاء الطابع المؤسسي على السياسة الوطنية للتنمية المتكاملة للمرأة في غواتيمالا“ بين العمليات ذات الأولوية لدى الحكومة وفي الهياكل الحكومية

١٥ – وبذلت جهود أيضا للحصول على الدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز تنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة والامتثال للولايات القانونية المناظرة

١٦ - ويتطلب القانون من الدولة أن تقدم الموارد اللازمة لإنشاء وتشغيل مراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات من العنف، وتتلقى المراكز الخمسة القائمة حاليا في غواتيمالا وكيتساليننغو واسكوينتلا وسوشيتيبيكيث ورابينال اعتمادات من ميزانية الدولة تبلغ ٨ ملايين كيتسال في السنة

١٧ - وتعزز المنظمات النسائية ١٢ مبادرة حاليا وتتلقى مساعدات وخدمات استشارية ودعما تقنيا ومؤسسيا من هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة وهي تهدف إلى إنشاء مراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات من العنف في سان خوان ساكاتيبيكيث، وهويهيتينانغو، وإلكيشي، وخوتيابا، وبيتين، وساكابا، وإزابال، وسلولا، وسان ماركس ومن الأسباب التي أدت إلى تأخير إنشاء وتشغيل واستدامة مراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات من العنف عدم كفاية الموارد المالية من ميزانية الدولة

جيم - تنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة

١٨ - دخل قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. وهو يُعرِّف جرائم العنف ضد المرأة، ويحدد العقوبات المتصلة بها، ويوضح أن لهذه الجرائم عواقب قانونية تستلزم السجن.

١٩ - ولفهم الوضع الراهن لتنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة والتقدم المحرز فيه، يلزم تقديم ملخص لنظام العقوبات في غواتيمالا. اعتبارا من عام ١٩٩٤، تغير النظام من نموذج التحقيق إلى نموذج الاتهام – وقد صحب هذا التغيير شكل جديد لإقامة العدل الجنائي يعكس المبادئ والاتجاهات الجديدة. وشمل هذا إنهاء تجريم المزيد من الجرائم، وزيادة السلطة التقديرية للهيئة القضائية لتحديد القضايا التي لها من الأهمية والأثر الاجتماعي بما يكفي للشروع في الإجراءات الجنائية. وتبرر سياسة فرض عقوبات أشد وزيادة القصاص، على أساس مبدأ النسبة القصوى، التطورات التي طرأت في طريقة إقامة العدل في نظام الاتهام. ويمثل إنشاء النظام الوطني للمعلومات بشأن العنف ضد المرأة، المطلوب بموجب المادة ٢٠ من هذا القانون، خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا المضمار. وتحرز هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة تقدما في هذا الصدد، بالاقتران مع المعهد الوطني للإحصاء.

٢١ - ومن أجل توفير الأدوات المناسبة لجمع البيانات لتغذية نظام المعلومات، تقوم هيئة التنسيق الوطنية بتطويع بطاقة السجل الواحدة لتسجيل الجرائم المحددة في القانون المذكور أعلاه.

٢٢ - وعلى غرار هذا، يعمل برنامج المساعدة القانونية التابع لمعهد الدفاع الجنائي العام لزيادة الوعي بشأن مسألة التشريعات المعنية، التي يدرك أنها لا تنفذ بصورة ملائمة نظرا للجهل بها. وحتى الآن، لم تصل سوى قضية واحدة من قضايا قتل الإناث إلى مرحلة إصدار الحكم بشأنها.

٢٣ - واكتسى العام الماضي أهمية في التدريب والتوعية بشأن المسائل الجنسانية، لا سيما من حيث تحسين الإلمام بالتشريعات التي تحمي النساء من ضحايا العنف. ومثال ذلك هو الدورة الدراسية للحصول على شهادة الدبلوم التي تنفذها وحدة القضايا الجنسانية في السلطة القضائية، والتي أصبحت الآن ذات طابع مؤسسي عن طريق برنامج التدريب المستمر.

٢٤ - ويستهدف هذا البرنامج قضاة المحاكم الابتدائية، وحضورهم إلزامي فيه. ويمثل تعميم المنظور الجنساني سياسة شاملة لعدة قطاعات: الوحدات الثلاث المتعلقة بالمنظور الجنساني إلزامية، وقد حضر ٥٢ قاضيا في محاكم ابتدائية ومحاكم الحكم، من الذكور والإناث، الدورة الدراسية المذكورة أعلاه للحصول على شهادة الدبلوم في قتل الإناث والعنف ضد المرأة. ورغم وجود وحدة وبرنامج التدريب، لم يكمل الدورة الدراسية المحددة للحصول على شهادة الدبلوم سوى عدد ضئيل من القضاة.

٢٥ - ويتمثل التحدي الذي يتعين التصدي له في هذه العملية في تدريب المزيد من القضاة، وبصورة خاصة تقييمهم لضمان إصدارهم أحكاما موضوعية في قضايا العنف ضد المرأة.

٢٦ - وتدير وزارة الصحة العامة برامج تشمل نظام رعاية الضحايا، الذي يتوقع تنفيذه على الصعيد الوطني وسيشمل إجراءات للتوعية وحلقات تدريبية ودورات دراسية تدريبية في هذا الشأن. وتشترك السلطة القضائية ومكتب المدعي العام في اجتماعات العمل وعمليات التوعية التي تصحب ذلك.

٢٧ - وبالمثل، ينفذ مكتب المدعي العام ''نموذج الرعاية''، الذي يتضمن إجراءات محددة للنساء والبنات، بما في ذلك: تقديم أمين مظالم النساء ومكتب الخدمات الدائمة ومكتب رعاية الضحايا خدماتهم على مدار ٢٤ ساعة يوميا و ٣٦٥ يوما في السنة.

٢٨ - وقد أدى نموذج الرعاية إلى تقليل الوقت الذي يستغرقه توفير الحماية للنساء، في حين كان يمكن أن يستغرق في السابق طلب اتخاذ تدابير السلامة ٢٠ يوما بعد أن تقدم امرأة شكوى في هذا الشأن، قلل النموذج الجديد هذه الفترة لتصبح بضع ساعات، لأن التدابير تمنح للمرأة بعد ساعة واحدة من الإبلاغ عن ارتكاب عمل من أعمال العنف، أو، في الحالات الاستثنائية، بعد ذلك بمدة ٢٤ ساعة.

٢٩ - كما يقدم العلاج الطبي والنفسي لضحايا العنف الجنسي، دون حاجة إلى إحالتهم إلى مستشفى؛ وتجرى تحقيقات عاجلة، مع إلقاء القبض على مرتكبي العنف في ذات اليوم الذي تقدم فيه الشكوى، ويجري الحصول على أدلة الطب العدلي على الإصابات التي أحدثها المعتدي. ويساعد هذا على تبسيط العمليات وتقديم رعاية أفضل.

٣٠ - وتحاط المرأة التي قدمت الشكوى علما باسم المدعي العام الذي سيتولى التحقيق في القضية وذلك في ذات اليوم الذي تقدم فيه الشكوى إلى مكتب المدعي العام؛ وتخصص طبيبة نفسية لها، وتحال الضحية لشبكة متابعة للحصول على العلاج التكميلي اللازم لشفاءها النفسي - الاجتماعي البيولوجي.

٣١ - وقد أحرز تقدم في وزارة شؤون الحكم للحد من الخطوات البيروقراطية التي تعرقل سرعة تنفيذ تدابير السلامة.

٣٢ - وبالتوازي مع هذا، تتخصص مؤسسات حكومية أخرى في رعاية المرأة، بما في ذلك المعهد الوطني لعلوم الطب العدلي، ومكتب المدعي العام للدولة، والمدعي العام لحقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب أمين مظالم المرأة، ووزارة شؤون الحكم، والسلطة القضائية وشبكة المتابعة.

٣٣ - وفي نظام الاتهام، تفسر المحاكم القانون وتطبقه في مكان ووقت محددين، وتعالج المسائل الإجرائية، وتصدر أحكامها. وهي مسؤولة عن مراقبة العملية (حيث تقبل أو ترفض التماسات مثل تطبيق تدابير الأمن، وإصدار أوامر اعتقال، وما إلى غير ذلك). وهي مسؤولة أيضا عن مطابقة الوقائع على جريمة محددة معنية وإصدار الحكم بشأنها.

٣٤ - واتخذت المحكمة العليا خطوة هامة في تنفيذ القانون تتمثل في إنشاء المحاكم الجنائية الابتدائية ومحاكم الحكم، التي تتخصص في جرائم قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.

٣٥ - ويباشر مكتب المدعي العام، بوصفه الهيئة المسؤولة عن المقاضاة الجنائية، التحقيق في عمل من أعمال العنف بجمع الآثار أو العلامات أو الأدلة التي يمكن بها تحديد الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة وتحديد مرتكبيها. ومن الجوانب المثيرة للاهتمام الطبيعة الثنائية للقانون الحالي، الذي يشكل أساس نظام عقوبات الاتهام، بشأن القواعد التي تنظم استنساخ الأدلة في القضايا الجنائية، والتي يقوم مكتب المدعي العام بتجميعها. والمعايير المستخدمة في ذلك هي ضرورة أن تكون قابلة للتطبيق على كلا الطرفين، أي يمكن استخدامها لصالح المدعى عليه، حسب الاقتضاء.

٣٦ - وتطبق قواعد الإجراءات الجزائية حيثما تثبت مجموعة الأدلة؛ ولا تستبعد من ذلك أي أطراف في العملية. ويحتج موظفو المؤسسة بأن مكتب المدعي العام يؤدي دورا موضوعيا في المقاضاة الجنائية، ومن ثم ستوفر الأدلة الأساس لإيجاد حل إجرائي مناسب للجريمة المعنية، مع تحديد عقوبات متدرجة وفقا لمدى خطورة الجريمة.

٣٧ - وتؤدي المعايير المطبقة في نظام الاتهام في السياسة الجنائية إلى تقييد وتحيز تطبيق القانون بنية حسنة في نصه وروحه وزمنه. وبصورة عامة، ما زالت جرائم العنف ضد المرأة تمر دون عقاب، ولا يصل سوى عدد قليل منها إلى مرحلة ''التداول'' النهائية وإصدار حكم بشأنها، كما يمكن التحقق من ذلك من الجداول الإحصائية.

٣٨ - ويبذل مكتب المدعي العام لشؤون المرأة في العاصمة جهدا كبيرا لتنفيذ هذا القانون وذلك عن طريق طلب تقديم تقارير أو شهادة خبراء في مرحلة التحقيق؛ وهي تستخدم لدعم المقاضاة الجنائية بتوفير مسوغات للالتماسات ويمكن تقديمها للمحكمة كدليل، في المرحلة الإجرائية للقضية. وتقوم هيئة التنسيق الوطنية ومنظمات نسائية متخصصة بإنتاج هذه التقارير أو آراء الخبراء. ومع ذلك، من الواضح أنه يلزم زيادة عدد المتخصصين في مكاتب المدعي العام المحلية من أجل المقاضاة الجنائية لمرتكبي الجرائم المحددة في قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.

٣٩ - ويفيد وجود نموذج رعاية شاملة في مكتب المدعي العام في تنفيذ هذا القانون. ويرى من وضع هذا النموذج أنه بمثابة استجابة متكاملة من جانب مختلف وحدات مكتب المدعي العام وغيره من المؤسسات للتصدي للعنف ضد المرأة. وتم تحقيق نتائج نوعية وكمية من جراء تقليل عدد الضحايا الثانويين وتقصير المدة التي يستغرقها توفير الحماية وكفالة إجراء تحقيق فوري.

٤٠ - ومع ذلك، لم يتم تحقيق تقدم ملموس على هذا النحو سوى في المنطقة الوسطى من البلد، ومن ثم فقد حان الوقت لتوسيع نموذج الرعاية ليشمل جميع أنحاء الجمهورية كي يكون له تأثير حقيقي على إمكانية حصول المرأة على العدالة.

٤١ - ولا يتضمن هيكل دولة غواتيمالا مؤسسة محددة لتوفير الدعم القانوني والرعاية الشاملة المجانية للنساء الناجيات من العنف. ونظرا لهذا القصور، يدعو القانون المذكور إلى تعزيز مراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات من العنف، سواء التي تمارس عملها حاليا أو التي سيجري إنشاؤها في المستقبل. كي تلبي على النحو الملائم طلب الناجيات من العنف الحصول على هذا النوع من الدعم الشامل. بيد أنه تلزم موارد مالية أكبر من الميزانية لكفالة استقرار المراكز الموجودة حاليا وتعزيز إنشاء مراكز جديدة.

٤٢ - وقد أُنشئ معهد الدفاع الجنائي العام كجزء من اتفاقات السلام، ومهمته تقديم المساعدة القانونية المجانية للأشخاص الذين تم تحديد أنهم قد ارتكبوا جريمة.

٤٣ - وحينما دخل القانون المذكور حيز النفاذ، عهد إلى معهد الدفاع الجنائي العام بمهمة تقديم المساعدة القانونية المجانية للنساء من ضحايا جرائم العنف، وهو يقوم بذلك عن طريق برنامج المساعدة القانونية المجانية في قضايا العنف الأسري. ويشمل هذا البرنامج غواتيمالا، ومكسيكو، وفيلانويفا، واسكنتلا، وكوبان، وكتسالتيننغو، وخوتيابا، وسلاما.

٤٤ - ومن الناحية القانونية، تضطلع الشرطة المدنية الوطنية بدور مساعد في عملية العقوبات، بما يكفل سلامة المواطنين، وتتلقى الشكاوى، وتنفذ تدابير السلامة، في جملة مهام أخرى، وهي تنفذ أيضا أوامر القبض على الأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إجرامية وتعتقلهم. ومع ذلك، هناك نقص في التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان للمرأة والإلمام بقوانين محددة لمعالجة هذه المهام، ويتفاقم هذا بسبب القيود المفروضة على الموارد (عدم كفاية عدد الموظفين والدوريات والوقود وما إلى غير ذلك).

٤٥ - وقد نفذت وزارة شؤون الحكم عددا من الإجراءات المحددة بشأن العنف ضد المرأة، بما في ذلك ما يلي:

١ - منذ عام ٢٠٠٨، خصصت ٨ ملايين كيتسال (٠٠٠ ٠٠٠ ٨ كيتسال) من ميزانية الحكومة لإعانة مراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات من العنف. وقد أذن كونغرس الجمهورية بهذه الميزانية أثناء موافقته على الميزانية الوطنية.

٢ - وضعت خطة رائدة من أجل إنشاء ''مناطق خالية من العنف'' في بلديات ساكانيا، وألتا فيراباس، ونهوالا، وسولولا، وفي أسواق مدينة غواتيمالا. ويشمل العنصر الجديد العمل مع الرجال لإطلاعهم على قانون مكافحة قتل الإناث وزيادة الوعي بأن الاعتداء على النساء يشكل آفة تصيب عائلاتهم والمجتمع ككل. وتقوم خطة ''المناطق الخالية من العنف'' على أساس الاعتقاد بأن ''المجتمع الذي لا يحمي نساءه لا يمكن أن يحقق التنمية والرفاه لسكانه''. ويشمل هذا المشروع أيضا ألعابا وأنشطة ثقافية، إلى جانب الرياضة والتعبير الفني. ومن المعروف أن الرياضة تمارس قوة تماسك كبيرة، بالإضافة إلى تعزيز النسيج الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية.

٣ - ويجري تعزيز مكاتب رعاية الضحايا في مراكز الشرطة، لتقديم خدمات أفضل للنساء اللاتي يقدمن شكاوى من أعمال العنف. وهناك هدف آخر يتمثل في تحسين المرافق وتنفيذ حملة لزيادة الوعي فيما بين ضباط الشرطة. ومن المتوقع طلب تخصيص دورية لاسلكية لتقديم المساعدة السريعة للنساء من ضحايا العنف.

دال – التدريب على مكافحة العنف ضد المرأة من منظور جنساني

٤٦ – عززت عدة مؤسسات أنشطة التدريب الداخلي والخارجي كجزء من برامج التدريب لديها، وعقدت هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة فعاليات تدريبية امتثالا للخطة الوطنية لمنع واستئصال العنف الأسري والعنف ضد المرأة ٢٠٠٤-٢٠١٤، في كل من قطاع العدالة وغيره من القطاعات وفيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على الصعيد الوطني. وترد أدناه معلومات كمية بشأن إجراءات التدريب. وتدعم أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة أنشطة التدريب للقضاة، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل التشريعية.

٤٧ – مجموع عدد الحلقات التدريبية والفعاليات التدريبية التي عقدت بشأن قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.

حلقات العمل التي عقدت					
النشاط	الكمية	الموضوع	المؤسسات	المكان	عدد المشاركين
	٣١	حلقة العمل المعنية بقانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة	الشرطة المدنية الوطنية، السلطة القضائية، مكتب المدعي العام، معهد الدفاع الجنائي العام، قادة المجتمع المحلي، مجالس المجتمعات المحلية، مجالس التنمية، منظمات المجتمع المدني النسائية	غواتيمالا، كيتسالتيننغو، أماتيتلان، سان خوسيه، سكاتيبيكيز، أماتيتلان، بوريتوبريوس، ريتالهوليو، سان ماركوس، كيشي، ساكابا، شيمالتيننغو، نهوالا،	١ ٣٥٢
	٣	استراتيجية الدفاع الجنساني	معهد الدفاع الجنائي العام	غواتيمالا	٦٠
	٢	تنفيذ البروتوكول المعني بالعنف الجنسي	وزارة الصحة	ريتالهوليو، كيتساليتيننغو	١٠٠
حلقات العمل	١٧	حلقة عمل تدريبية لاستكمال بطاقة السجل الإحصائي للعنف الأسري	مكتب المدعي العام، السلطة القضائية، مكتب المدعي العام لحقوق الإنسان، الشرطة المدنية الوطنية	غواتيمالا، سان ماركوس، سانتاروزا، بويرتوبريوس، اسكنتيا، شيمالتتنغو.	٧١٦
	١	حلقة تدريبية: تحليل تطبيق قانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص	ممثلو المؤسسات العامة	كيتسالتيننغو	٦٠
	١	تحليل الإصلاحات التي أجريت على الدستور السياسي لجمهورية غواتيمالا	ممثلو مؤسسات عامة ومنظمات مدنية تشكل جزءا من منظمات نسائية	كيتسالنيننغو	٣١
	٢٣	تنفيذ مراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات من العنف	المجالس البلدية، القادة، منظمات نسائية	أماتيتلان، سان خوان سكاتيتكويس،	١٢١
المجموع	**٧٨**				**٢ ٤٤٠**

٤٨ - ويجرى التدريب بمشاركة المؤسسات والمنظمات التي تشكل هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة، ومن بينها شبكة مكافحة العنف ضد المرأة. وأنشئت وحدة المرأة والتحليل الجنساني في السلطة القضائية، بهدف تعميم المنظور الجنساني بصورة منتظمة في السلطة القضائية، وإدماجه في عملية تخطيط وتنفيذ أنشطة مختلف الوحدات:

- تشمل إحدى استراتيجيات العمل التي وضعتها السلطة القضائية تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، لا سيما الحق في حياة خالية من العنف. ويهدف هذا إلى ضمان إمكانية حصول المرأة على العدالة، وتقديم خدمات ذات طابع إنساني لها، كجزء من الاستجابة المؤسسية الأخلاقية والملتزمة لمنع ومعاقبة واستئصال مشكلة العنف الاجتماعية التي تواجهها المرأة. ولهذا الغرض، أدرجت وحدة المرأة، بالتنسيق مع وحدة التدريب المؤسسي، المنظور الجنساني في البرامج التالية:
- برنامج التدريب الأولي (الذي يستهدف المرشحين للعمل كقضاة صلح وقضاة في المحاكم الابتدائية).
- برنامج التدريب والتحديث المستمر، كجزء من التدريب الدائم لقضاة التحقيق والقضاة والموظفين الإداريين. وتشمل أنشطة التدريب المختلفة: ''حلقة تدريبية معنية بنوع الجنس وحقوق الإنسان للمرأة''؛ وحلقة تدريبية لقضاة المجتمعات المحلية معنية بقانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة وحلقات تدريبية للموظفين للرعاية الذاتية من أجل التعامل مع حالات العنف ضد المرأة؛ وحلقات تدريبية تستخدم منهجية ''لو كنت مكاني''.
- تم في عام ٢٠٠٩ تنفيذ مشروع تجريبي لدورة دراسية للحصول على شهادة الدبلوم بدون التفرغ الكامل معنونة ''استكمال المعلومات بشأن قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة في إطار حقوق الإنسان والتخصص في ذلك''، ويستهدف قضاة المحاكم الابتدائية، وقضاة محاكم الحكم، وقضاة محاكم الصلح وقضاة محاكم الأسرة، إلى جانب أخصائيي الخدمة الاجتماعية وعلم النفس، في مديريات غواتيمالا وساكاتيبكيس وشمالتيننغو. وقد تخرج ما مجموعه ٥٣ شخصا من هذا النشاط، ويجري حاليا العمل لإعداد الدورة الدراسية الثانية للحصول على شهادة الدبلوم في هذا المجال، والتي ستستهدف بصورة خاصة موظفي المحاكم المتخصصين في جرائم قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.

٤٩ - وتنفذ وحدة المرأة والتحليل الجنساني التابعة للسلطة القضائية دورة دراسية إلزامية للحصول على شهادة الدبلوم لقضاة المحاكم الابتدائية، يجري إضفاء الطابع المؤسسي عليها

من خلال برنامج للتدريب المستمر. وتقدم الدورة الدراسية التدريب بشأن معايير حقوق الإنسان للمرأة، وبشأن القانون الوطني والدولي، وتتضمن ثلاث وحدات تتناول المنظور الجنساني، ويرى أنها تشكل تقدما من حيث تنفيذ القانون المذكور.

٥٠ - وتظهر البيانات الإحصائية التي تصاحب هذا التقرير بوضوح أن أنشطة التدريب لا تكفي في حد ذاتها لضمان إنفاذ القانون الذي تجري مناقشته في هذا التقرير. وتشمل التدابير اللازمة تنفيذ آليات تحقق لمتابعة التدريب، واستخدام نظم إدارة النظام التأديبي للتحقق من الخدمات التي يقدمها العاملون في مجال العدالة للناجيات من الضحايا، والحماية التي يقدمونها للحقوق القانونية و/أو مدى تعرض هذه الحقوق للخطر نتيجة للإهمال أو الإفلات من العقاب.

٥١ - وتتابع أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله وقانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة. واتخذت في هذا الصدد خطوات، بالتنسيق مع هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة، لاستئصال ومنع ومعاقبة العنف ضد المرأة، بما في ذلك عدد من الإجراءات في الخطة الوطنية لمنع واستئصال العنف الأسري والعنف ضد المرأة ٢٠٠٤-٢٠١٤، وذلك على النحو التالي:

- تدريب الموظفين العموميين على مكافحة العنف ضد المرأة وعلى قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة.
- التدريب الإقليمي والوطني على استخدام بطاقة سجل واحدة.
- خدمات استشارية للمنظمات بشأن تقديم خدمات متخصصة للرعاية الشاملة للناجيات من العنف.
- إجراء تحقيقات بشأن أسباب وعواقب العنف ضد المرأة.
- تجميع إحصاءات وغيرها من المعلومات ذات الصلة بشأن أسباب وعواقب العنف ضد المرأة.
- المساعدة في وضع مفاهيم للعنف ضد المرأة، والعنف الأسري، والقانون الدولي بشأن هذا الموضوع.
- المشاركة في آلية رصد اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله والمعروفة باسم اتفاقية بيليم دو بارا.

- في ضوء هذه الإجراءات، تعزز التزامات أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة، بوصفها تمثل رئيس الجمهورية في هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة والآلية المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات الدولية لصالح المرأة، دعمها المؤسسي وتقدم دعم سياسي لتحقيق هذه الأهداف.
- مختلف مبادئ استراتيجية الخدمة الوطنية لمنع واستئصال العنف الأسري والعنف ضد المرأة، لا سيما الإجراءات التي تتحمل الحكومة المسؤولية عنها.
- دعم عمليات التدريب في إطار قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، للمدعين العامين ومساعدي المدعين العامين في مكتب المدعي العام، والمرشحين لتولي منصب قضاة في المحاكم الابتدائية. وقد عُقدت هذه الحلقات التدريبية على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- تقديم خدمات دعم وخدمات استشارية لإعداد بروتوكول للتعامل مع ضحايا العنف الجنسي، نفذته وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية.
- وكاقتراح للدعم التقني، أعد جدول مقارن يبرز الاختلافات في التطبيق بين قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، والمواد التي تعد كجزء من المنهجية التي تطبق في حلقات العمل التدريبية. وتقدم خدمات استشارية في اللجان من أجل تنفيذ الخطة الوطنية لمنع واستئصال العنف الأسري والعنف ضد المرأة بمختلف مجالاتها الاستراتيجية.
- وتقدم، بوصفها عضوا في لجنة البحوث والتحليل الإحصائي، الدعم في اجتماعات التنسيق لإعداد نظام المعلومات الوطني بشأن العنف ضد المرأة. والمشاركة في استعراض وحدة العنف في الدراسة الاستقصائية لصحة الأم والطفل في عام ٢٠٠٩. قدمت الدعم الاستشاري في تشكيل الشبكة المشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف ضد المرأة في بلدية أماتيتلان، التي قامت أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة وهيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة بتنسيق هذه الإجراءات. وتتألف هذه الشبكة من ممثلي السلطة القضائية ومكتب المدعي العام ووزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية وبلدية أماتيتلان، وأمانة البلدية لشؤون المرأة ومنظمة كسر حاجز صمت نساء أماتيتلان، وأمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة وهيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة.
- دعم حملة ”عدم التسامح إطلاقا بشأن العنف ضد المرأة“، التي تهدف إلى تعميم نهج حقوق الإنسان للمرأة في المؤسسات العامة.

٥٢ - وشاركت أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة، كجزء من ولايتها للمساهمة في آليات التنسيق عند الاقتضاء، في اجتماع المائدة المستديرة التقنية المعنية بالعنف التي نسقتها أمانة الخدمة الاجتماعية التابعة للسيدة الأولى. وقدم اجتماع المائدة المستديرة الدعم لإجراء دراسة تشخيصية للاستجابة المؤسسية للعنف ضد المرأة.

٥٣ - وشارك اجتماع المائدة المستديرة التقني المعني بالعنف بنشاط في إعلان بدء حملة الأمين العام للأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية، والتي هدفت إلى إنهاء العنف ضد المرأة، بإتباع نهج شامل إزاء العنف ضد المرأة والبنت. وكجزء من الاحتفال بإعلان بدء هذه الحملة، تم الاضطلاع بحملة لمكافحة العنف ضد المرأة بالاقتران مع أمانة الاتصالات الاجتماعية التابعة لمكتب رئيس الجمهورية، تستهدف الموظفين العموميين.

٥٤ - ويقدم الدعم أيضا لحل مشكلة الاتجار بالبشر التي شاركت أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة فيها في اللجنة المشتركة بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي عام ٢٠٠٩، اتخذت إجراءات لتنسيق تنفيذ خطة السياسة العامة الاستراتيجية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بعد صدور حكم قانوني بشأن صحة انطباق قانون محدد على هذا الموضوع. وكجزء من عملية التنسيق هذه، دعمت رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة أيضا القرار الحكومي الذي وافق على هذه السياسة وإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات في هذا الشأن.

٥٥ - وقدمت أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة، بوصفها أحد أعضاء مجلس وزيرات شؤون المرأة في أمريكا الوسطى، ''الدراسة الإقليمية للقوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وتطبيقها في غواتيمالا'' و ''تجربة نساء من ضحايا الاتجار بالبشر في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، والإجراءات المؤسسية في هذا الشأن''، كمساهمة في إبراز وشجب انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي يعاني منها عدد غير محدد ولكنه آخذ في التزايد من نساء أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

هاء - تدابير لتغيير المواقف الاجتماعية والثقافية التي تشكل الأسباب الأساسية لمعظم أشكال العنف ضد المرأة

٥٦ - أجرت هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة دراسة تشكل خط الأساس للصور الاجتماعية لمنع العنف ضد المرأة ومدى معرفة الرجال والنساء ما ينبغي القيام به في حالات العنف. وقد أجريت هذه الدراسة في البداية في سبع مديريات هي: غواتيمالا، وسكينتلا، وكيتسالتيننغو، وألتا فيرباس، وباخا فيرباس، وشيكيمولا، وخوتيابا. وتشكل الدراسة الأساس للحملة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة وزيادة الوعي بشأنه التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٥٧ - ويتوقع أن تصبح الحملة دائمة ويجري تمويلها حاليا عن طريق التعاون الدولي. ومع ذلك، ونظرا للحالة الراهنة التي تُجرى فيها تخفيضات في الميزانية وتفرض قيود على الموارد، لا تتوفر للحملة حاليا موارد كافية لضمان استدامتها، من أجل تحقيق تغيير وتأثير لدى السكان.

٥٨ - كما تقوم أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة بتنفيذ حملة عن طريق وسائط الإعلام تهدف إلى تغيير الأنماط والديناميات الاجتماعية. ويستهدف هذا الخط الاستراتيجي بصورة مباشرة تنسيق جدول الأعمال التشريعي، وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة، مما أتاح وضع استراتيجية للاتصالات عن طريق إدراج إجراءات ملموسة لتحقيق الأهداف التالية: تحسين المعلومات والمعارف بشأن حقوق المرأة عن طريق الترويج لها لدى السكان عموما، ولا سيما فيما بين نساء غواتيمالا، وصناع القرار، من أجل بناء المزيد من الوعي والمعارف بشأن حقوق المرأة والقوانين والآليات الموجودة لكفالة ضمانها وفعاليتها بصورة كاملة لجميع نساء غواتيمالا على تنوعها. ولهذا الغرض، نفذت حملات وإجراءات محلية بغية تغيير الصور الاجتماعية والثقافية التي تعزز التمييز والاستبعاد.

ثالثا - المساهمات الأخرى

ألف - الأنشطة الهامة

٥٩ - في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بدء الحملة العالمية ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، استجابة لتوافق دولي في الآراء لصالح القضاء على العنف ضد المرأة والطفلة. وتدعو الحملة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام والأمم المتحدة نفسها للعمل معا لمنع واستئصال العنف ضد المرأة والبنت.

٦٠ - وعقد اجتماع الفرع الإقليمي لحملة الأمين العام ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة'' في غواتيمالا سيتي. وقد أدت أمانة رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة ومكتب السيدة الأولى وأمانة الاتصالات الاجتماعية في مكتب رئيس الجمهورية وكيانات أخرى دورا هاما في هذه العملية.

٦١ - وتتمثل الأهداف الأساسية لإعلان بدء الحملة في غواتيمالا في دعوة الدول لإبداء المسؤولية من أجل ما يلي:

- إنفاذ القوانين.
- زيادة الاعتمادات الحكومية لتنفيذ القوانين وتوفير خدمات شاملة.

- إجراء إصلاحات إدارية وإصلاحات في السلطة القضائية للقضاء على الإفلات من العقاب.
- الدعم والاستجابة للنساء من الضحايا والناجيات من العنف بأي شكل من أشكاله.

٦٢ - إيجاد وعي عام لإقامة مجتمع ينعم بالمساواة وعدم العنف وذلك عن طريق ما يلي:

- التشهير بجميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الأنواع الجديدة منه.
- إيجاد الوعي لدى المواطنين بأننا ''كلنا دعاة للتغيير''.
- تنشئة مجتمعات خالية من العنف ضد المرأة.
- تشجيع القطاعين العام والخاص على اتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا الشأن.
- إشراك الأطفال والمراهقين والشباب في هذا الصدد.

رابعا - التحديات والعقبات

٦٣ - كشفت عملية إعداد قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة والتفاوض بشأن هذا القانون النقاب عن ضرورة إدراج جرائم العنف الجنسي فيه. ومع ذلك، لا يخلق نص القانون سوى جريمة العنف ضد المرأة، ويورد ضمن مظاهره العنف الجنسي (الإذلال الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحرمان من الحق في استخدام وسائل تنظيم الأسرة، أو اتخاذ وسائل للوقاية من الأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي)، إلا أنه لا يشمل أنواعا أخرى من الجرائم يرتكب فيها العنف الجنسي ضد المرأة.

٦٤ - وهناك تناقض في إصدار أنظمة توفر الحماية القانونية للحرية الجنسية والأمن، بدون نهج حقوق الإنسان للمرأة، نظرا لأنها تطبق وتفسر على نحو يتسم بالتحفظ وبصورة تقليدية دون تخصيصها للمرأة. ويسري هذا على حالة قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة. ومرة أخرى، بما أن معظم ضحايا هذه الجرائم من النساء والفتيات، يشكل التحيز في تطبيق هذا القانون وتفسيره وضعا غير موات.

٦٥ - وقد أنشأ قانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص أمانة مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص، وتتولى المسؤولية عن جميع الإجراءات لمكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، لا يوجد من الناحية الفعلية أي تنسيق مشترك بين الوكالات مع أمانة الوكالة الرائدة المعنية بالعنف ضد المرأة (هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة)، وهناك تداخل في المهام بين المؤسستين، مما يضعفهما ويخلق عقبات في التعامل مع العنف ضد المرأة.

٦٦ - وتعاني النساء من ضحايا الجرائم المشمولة بقانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص من عدم وجود برنامج للرعاية الشاملة والافتقار إلى المعارف والوعي لدى العاملين في مجال العدالة وطمس أهمية المشكلة، والافتقار إلى إمكانية الحصول على العدالة، وذلك في جملة مشاكل أخرى.

٦٧ - وكمثال على عدم توفر الوعي في تطبيق مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص، أن وزارة شؤون الحكم درجت على القيام بعمليات (غارات) للتحقق من مشروعية الأنشطة التي تمارس في مراكز الترفيه الليلية. وبما أن البغاء ليس جريمة في غواتيمالا، يضطلع بهذه العمليات أكثر كجزء من سياسة إعادة توطين (ترحيل) المهاجرات اللاتي يمارسن هذا النوع من العمل، لأغراض سلامة المواطنين. وتستهدف هذه العمليات النساء اللاتي يعملن في هذه الأماكن دون وثائق هوية. ثم يجري نقلهن إلى ملاجئ تديرها إدارة الهجرة العامة، حيث يجري احتجازهن حتى يتم ترحيلهن. ويشكل هذا انتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة، لا سيما في حالة المهاجرات من بلدان مجاورة اللاتي ليس لديهن مترل في غواتيمالا ولا أي وسيلة تكفل حمايتهن أو سلامتهن.

٦٨ - وحينما تكتشف أدلة على الاتجار بنساء في هذه العمليات، كثيرا ما تتعرض النساء المعنية للمزيد من العنف نتيجة لعدم التنسيق وتخصيص الموارد من جانب جهاز الدولة. ويعاد توطين الضحايا وتقوم السلطات بنقلهن إلى مناطق الحدود. إلا أنه نظرا للافتقار إلى الرصد الكافي والآليات المناسبة لتوفير الأمن بالاقتران مع السلطات في بلدان منشأ هذه النساء، يقعن ضحايا مرة أخرى في كثير من الحالات لذات الجريمة على أيدي ذات مرتكبيها أو شبكاتهم. وينتظر من يقومون باستغلال هؤلاء النساء أو المتواطئون معهم مقدمهن ويقومون بإعادتهن إلى غواتيمالا، لكن في ظروف أسوأ وتعرضهن لخطر أكبر.

٦٩ - وتحتاج غواتيمالا إلى رفع مستوى قدراتها كي توقع عقوبات فعالة على مرتكبي الجرائم الواردة في قانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص، ويتطلب هذا زيادة التنسيق المشترك بين الوكالات بين أمانة مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص وهيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة، ورصد اعتمادات كافية في الميزانية، وتوفر الإرادة السياسية لتعزيز سيادة القانون. وتحتاج غواتيمالا حاليا إلى دعم المؤسسات والميزانية لإزالة الشبكات التي تتجر بالنساء والفتيات وتستغلهن، بسبب وجود صلات قوية جدا بين هذه الشبكات والاتجار بالمخدرات، مما يغذي الفساد ويجعل من الصعب معاقبة المسؤولين عن ذلك، حيث يسود الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المرأة.

٧٠ - ويلزم إقامة التنسيق المشترك بين الوكالات عن طريق هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة وأمانة مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص واللجنة المشتركة بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي ترأسها وزارة العلاقات الخارجية، من أجل تفسير وتنفيذ قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة، وقانون مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص، بنهج حقوق الإنسان للمرأة.

خامسا - البيانات الإحصائية ذات الصلة

٧١ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية في إحصاءات العنف ضد المرأة، في توحيد البيانات التي تتمخض عنها مختلف المؤسسات التي تنتج معلومات بشأن هذا الموضوع. وتنتج كل مؤسسة بياناتها الخاصة في إطار اختصاصها؛ وتوجد أحيانا، كما في حالة الشرطة المدنية الوطنية، وحدات مختلفة داخل المؤسسة تنتج معلومات إحصائية، مثل خدمات الضحايا، التي تجمع بيانات عن العنف الأسري والاغتصاب، وشعبة العمليات المشتركة، التي تجمع بيانات عن الجرائم ضد الأرواح والممتلكات، وإن كانت تجمع بيانات من مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد. ومن بين المؤسسات التي تتلقى شكاوى بشأن العنف ضد المرأة، تنتج السلطة القضائية معلومات فصلية بشأن قضايا قتل الإناث والعنف ضد المرأة، والقضايا التي رفعت في مختلف المحاكم في جميع أنحاء البلد، وبيانات بشأن المحاكم التي ترفع فيها، والمنطقة والمديرية التي وقعت فيها، فضلا عن الأحكام التي صدرت بشأنها، وما إذا كانت الضحية امرأة أو شابة أو مراهقة.

٧٢ - وينشر مكتب المدعي العام معلومات أخرى تتضمن العمليات، والمتهم والضحية، وعدد النساء اللاتي عانين من عنف بدني واقتصادي، حسب مرحلة العمر والمديرية، وأيضا معلومات بشأن القضايا التي واصلت المؤسسة فيها إلى مرحلة ''التداول'' النهائية من العملية.

٧٣ - ويعمل المعهد الوطني للإحصاء، وهو الوكالة الرائدة للمعلومات، حاليا مع هيئة التنسيق الوطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة، لإنشاء نظام معلومات وطني بشأن العنف ضد المرأة، لأن المعهد لا يحتفظ حاليا سوى بالمعلومات عن العنف الأسري. ويقترح أيضا إصلاح بطاقة السجل الواحد لإدراج معلومات فيها عن العنف الأسري؛ رغم أنه، كما يلاحظ المعهد، تم القيام بمحاولة قبل بدء نفاذ قانون مكافحة قتل الإناث، للقيام بذلك، إلا أن المؤسسات التي تنتج معلومات بشأن العنف رفضت هذا الإصلاح[٢].

(٢) تقرير عن حلقة تدريبية عقدت في ٢٦ كانون الثاني/يناير، لمنتجي المعلومات الإحصائية عن العنف ضد المرأة، رئاسة الجمهورية لشؤون المرأة.

٧٤ - وأخيرا، هناك مشكلة أخرى في إنتاج إحصاءات بشأن العنف هي أن مؤسسات مثل المعهد الوطني للإحصاء والشرطة المدنية الوطنية تعاني من قيود على الموارد تحول دون أن تستخدم ما يلزم من معدات وموظفين لتوليد المعلومات المعنية.

٧٥ - وتجعل هذه القيود من الصعب تمثيل مدى تفشي المشكلة تمثيلا واضحا، أي تقديم العدد الحقيقي لضحايا العنف ضد المرأة. وبناء على ذلك، يلزم أولا أن يفهم العاملون في مجال العدالة قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة؛ ثم يلزم توحيد المعايير، مما يتطلب توفر حسن النية من جانب جميع المؤسسات التي تقوم بجمع معلومات بشأن هذه المشكلة.

العنف ضد المرأة

٧٦ - يقدم الشكل الوارد أدناه معلومات بشأن القضايا التي رفعت في مختلف المحاكم الجنائية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وفقا للمركز الوطني للوثائق والتحليلات القانونية. ومنذ بدء نفاذ قانون مكافحة قتل الإناث حتى عام ٢٠٠٩، وهو تاريخ أحدث توحيد للأرقام المقدمة لهذا التقرير، لم تطرأ أي زيادة على عدد قضايا العنف ضد المرأة في محاكم البلد، مما يشير إلى تزايد تطبيق قانون مكافحة قتل الإناث.

٧٧ - وفي محاكم الصلح، التي يجري تلقي الشكاوى فيها، ارتفع عدد الإجراءات التي رفعت في عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٠٠٠ ٢ إجراء بالنسبة للرقم العام السابق؛ وعلى الرغم من اختلاف فترة المقارنة، يبين هذا تزايد معاملة شكاوى النساء بوصفها عنفا ضد المرأة.

٧٨ - ومحاكم الحكم والمحاكم الجنائية التي تتناول الاتجار بالمخدرات والجرائم ضد البيئة هي محاكم تصدر أحكامها، إلا أن بعض القضايا التي رفعت بين بدء نفاذ قانون مكافحة قتل الإناث وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لا تصل بالضرورة إلى المرحلة النهائية فيها.

الشكل الأول

غواتيمالا: عدد قضايا العنف ضد المرأة التي رفعت في المحاكم الجنائية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

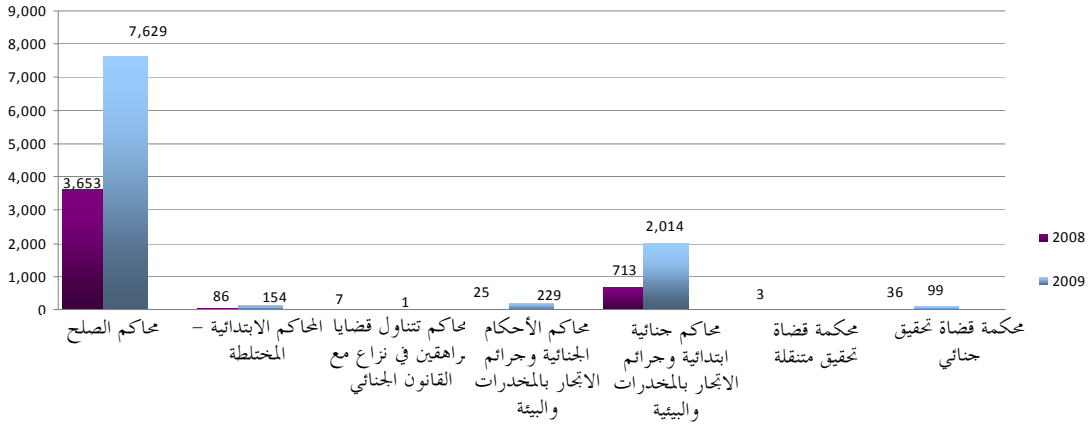

المصدر: المركز الوطني للوثائق والتحليلات القانونية، السلطة القضائية.
* تم جميع هذه البيانات فيما بين شهر قانون الثاني/يناير وشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

٧٩ - وفي عام ٢٠٠٨، لم تصل سوى قضية واحدة من قضايا العنف ضد المرأة إلى المراحل النهائية، في المحكمة الثانية في شيكيمولا، وقد بُرئت ساحة المتهم فيها. وفي عام ٢٠٠٩، تمت إدانة ٢٠ متهما في محاكم الأحكام الجنائية التي تتناول الاتجار بالمخدرات والجرائم ضد البيئة، خمسة منهم في محاكم مديرية غواتيمالا، والآخرون في محاكم مديريات شيكيمولا والبروغريسو وشيمالتيننغو وخلابا وكيشي وسوشيتيبيكيس.

٨٠ - وفي المحاكم الابتدائية الجنائية التي تتناول الاتجار بالمخدرات والجرائم ضد البيئة، تمت إدانة ١٠ متهمين بارتكاب العنف ضد المرأة، صدرت منها ثلاثة أحكام في مديرية غواتيمالا وصدرت سبعة أحكام في مديريات أخرى.

الشكل الثاني

غواتيمالا: عدد أحكام الإدانة التي صدرت في قضايا عنف ضد المرأة في المحاكم الجنائية، ٢٠٠٩

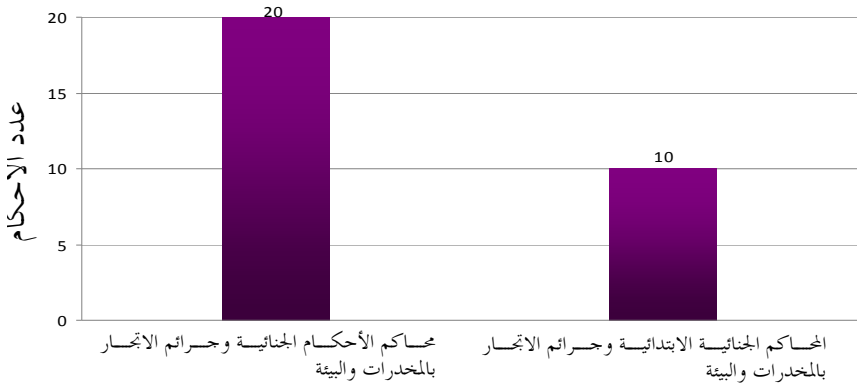

المصدر: المركز الوطني للوثائق والتحليلات القانونية، السلطة القضائية.
* حتى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

العنف الاقتصادي

٨١ - من مجموع ٣٠٦ قضايا من قضايا العنف الاقتصادي التي رفعت في محاكم البلد في الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وصل ما مجموعه ٢٩ قضية منها إلى محكمة الحكم، ومحكمة أحكام الجزاءات والمحكمة الجنائية للاتجار بالمخدرات والجرائم ضد البيئة. ولم ترفع سوى قضية واحدة في المحاكم الابتدائية (الفرع المختلط) في عام ٢٠٠٨.

الشكل الثالث

غواتيمالا: عدد قضايا العنف ضد المرأة التي رفعت أمام المحاكم الجنائية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

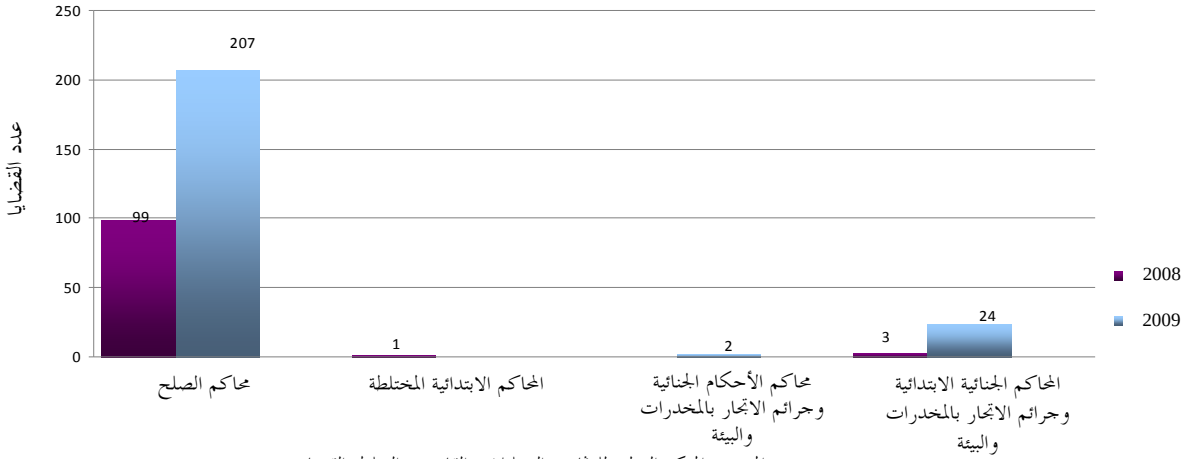

المصدر: المركز الوطني للوثائق والتحليلات القانونية، السلطة القضائية

* تم جمع هذه البيانات فيما بين شهر كانون الثاني/يناير وشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الشكل الرابع

غواتيمالا: عدد قضايا العنف ضد المرأة التي أحالها مكتب المدعي العام إلى مرحلة ”التداول“، حسب المديرية، كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

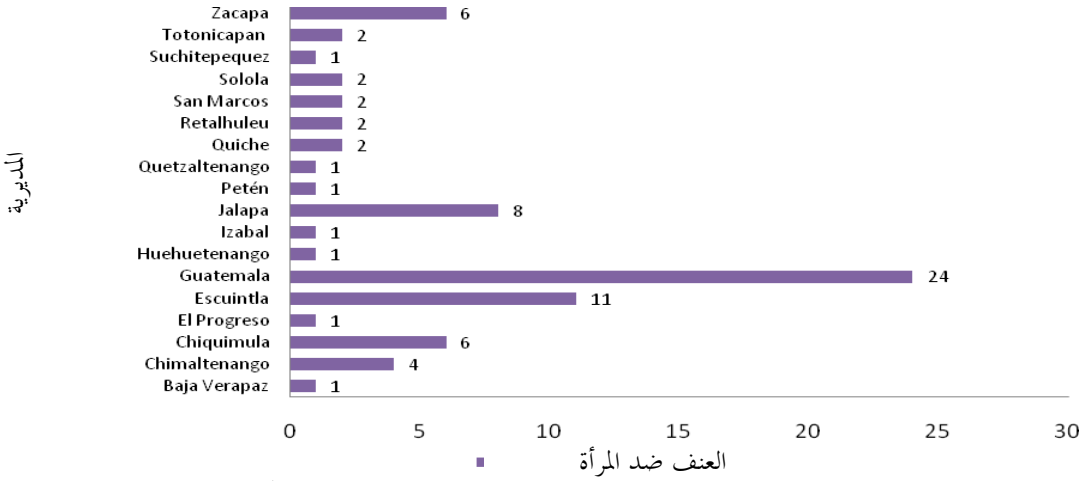

المصدر: مكتب المدعي العام.

قتل الإناث

٨٢ - تصنف السلطة القضائية البيانات بشأن قتل الإناث عن طريق المحكمة التي رفعت فيها القضية. وفي محاكم الصلح، ارتفع عدد قضايا قتل الإناث منذ بدء نفاذ القانون في عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٠٩، بما يصل إلى ١٧ قضية؛ وقد رفعت أربع قضايا في الفترة نفسها في محاكم تتناول القصر الذين في نزاع مع القانون؛ وفي المحاكم الابتدائية الجنائية والاتجار بالمخدرات والجرائم ضد البيئة، رفعت ٤١ قضية حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وهو آخر تاريخ لتوحيد المعلومات في السلطة القضائية.

الشكل الخامس

تقارير قتل الإناث التي تلقاها مكتب المدعي العام، في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩

غواتيمالا: عدد قضايا قتل الإناث التي قدمت إلى المحاكم الجنائية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

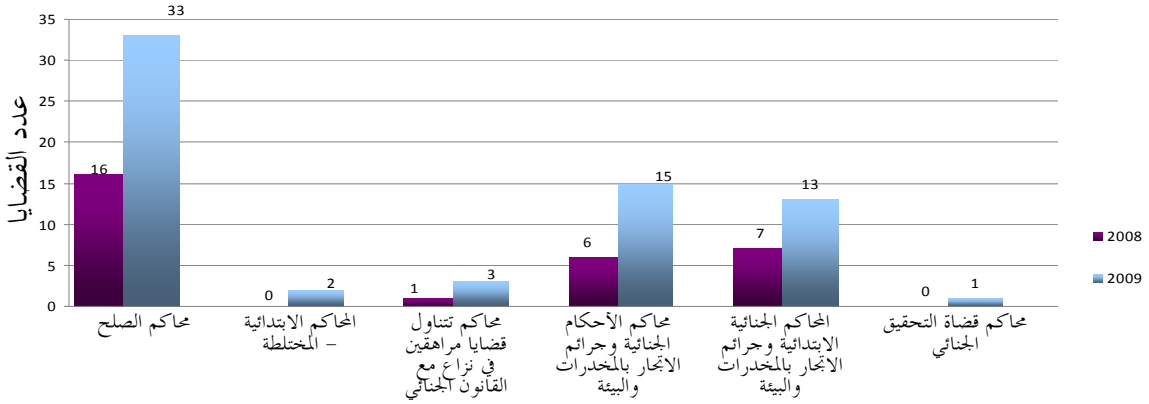

المصدر: المركز الوطني للوثائق والتحليلات القانونية، السلطة القضائية.

* تم جمع هذه البيانات فيما بين شهر كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

الجدول ١

الأحكام التي أصدرتها المحاكم على مرتكبي جريمة قتل الإناث، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

	نوع الحكم	
السنة	الإدانة	البراءة
٢٠٠٨	١٠	صفر
٢٠٠٩*	٤٧	١٤
المجموع	**٥٧**	**١٤**

المصدر: المركز الوطني للوثائق والتحليلات القانونية، السلطة القضائية.

العنف الجنسي

٨٣ - حينما تطلب معلومات بشأن العنف الجنسي من المؤسسات العامة التي تنتج معلومات بشأن هذا الموضوع، تشير البيانات المقدمة إلى عدد حالات اغتصاب الإناث، في حين تنص المادة ١٣ (ن) من قانون مكافحة قتل الإناث وغيره من أشكال العنف ضد المرأة على أن العنف الجنسي يشمل أيضا الإكراه على البغاء أو الحرمان من استخدام وسائل تنظيم الأسرة. وكما ذكر أعلاه، لا تقدم المعلومات التي قدمتها السلطة القضائية ومكتب المدعي العام تفاصيل العنف ضد المرأة من حيث نوع العنف المرتكب. وبناء على ذلك، تتعلق البيانات المعروضة في هذا التقرير بحالات اغتصاب نساء قامت الشرطة المدنية الوطنية بتجميعها، ولا توجد أي معلومات رسمية كثيرة عن الاتجار بالبشر، وفي هذه الحالة بيانات بشأن استغلال القصر لأغراض إباحية، والاتجار بالأشخاص وحصائل الاتجار بهم.

الشكل السادس

غواتيمالا: عدد قضايا اغتصاب نساء، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

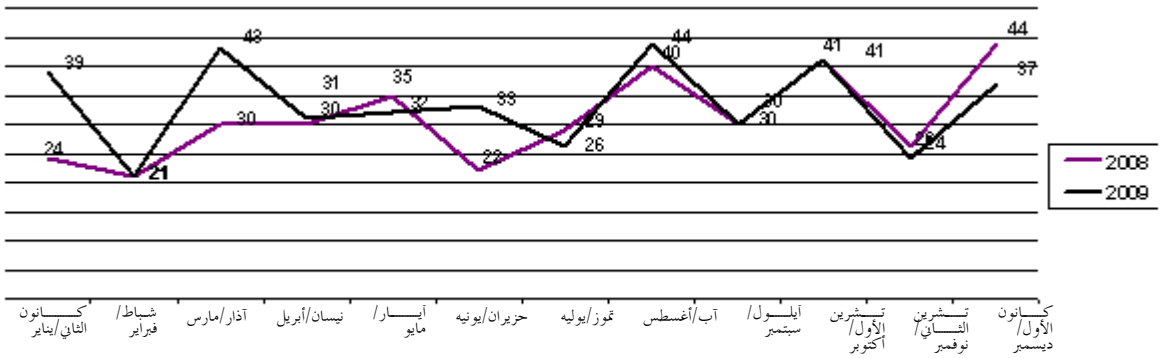

المصدر: الشرطة المدنية الوطنية.

الجدول ٢

قضايا الاغتصاب الجنسي في جمهورية غواتيمالا، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

السنة	المجموع
٢٠٠٥	١ ٨٨٩
٢٠٠٦	١ ٨٣٩
٢٠٠٧	١ ٥٨٧
٢٠٠٨	٢ ٤٢١
٢٠٠٩**	٢ ١٩٤
المجموع	**٩ ٩٣٠**

المصدر: المركز الوطني للوثائق والتحليلات القانونية للسلطة القضائية.

العنف الأسري

٨٤ - يبين الشكل التالي عدد ضحايا العنف الأسري في المناطق الحضرية والريفية، حسب النطاق العمري. ويمثل الضحايا في المناطق الحضرية ٥٢ في المائة من مجموع عدد الضحايا؛ وسجلت أعلى نسبة للضحايا في الفئة العمرية ما بين ٢٥ و ٢٩ عاما في كل من المناطق الحضرية والريفية.

الشكل السابع

غواتيمالا: النساء من ضحايا العنف الأسري حسب منطقة ارتكابه والنطاق العمري، ٢٠٠٧

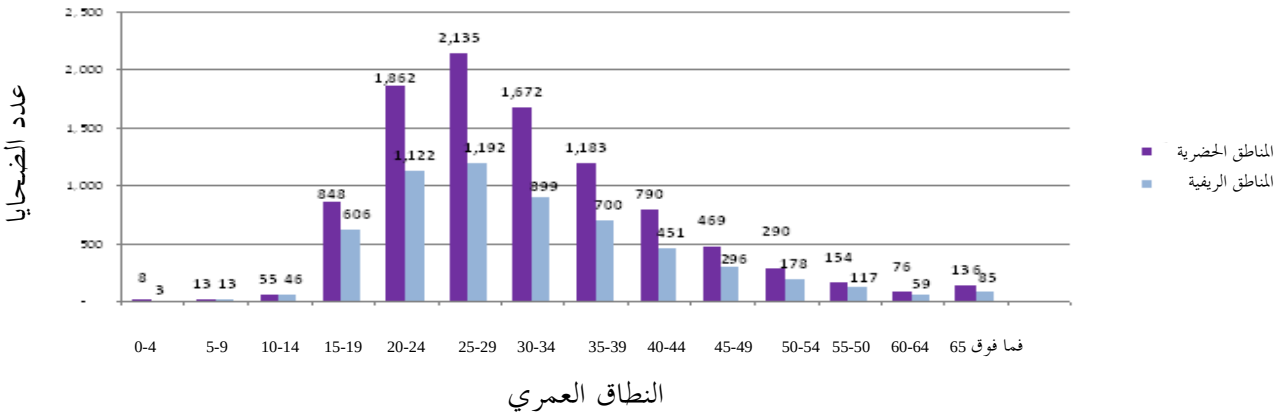

المصدر: إحصاءات بشأن العنف الأسري، المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠٠٧.

الشكل الثامن

غواتيمالا: ضحايا العنف الأسري، حسب الأصل العرقي وحالة الإلمام بالقراءة والكتابة، ٢٠٠٧

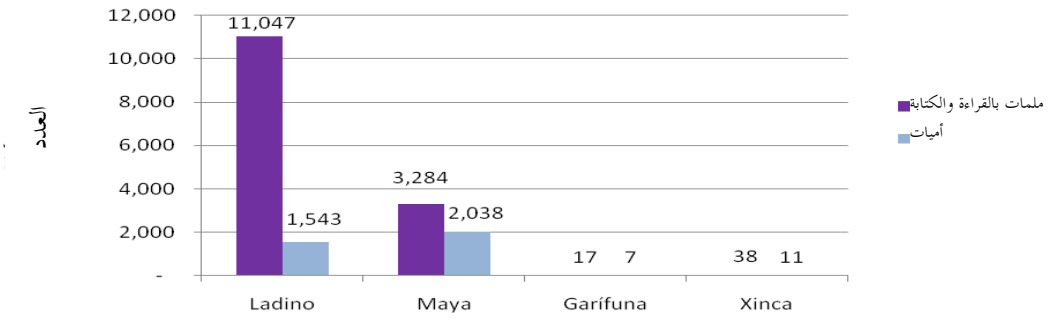

المصدر: إحصاءات العنف الأسري، المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠٠٧.

٨٥ - ويبين في الشكل الخامس متغير المستوى التعليمي لدى ضحايا العنف الأسري. ومن أكثر من ١٣ امرأة من ضحايا العنف الأسري، لهذا السبب ٥٩ في المائة منهن أكملن التعليم الابتدائي فقط؛ وحصلت ٢٠ في المائة من الضحايا على مستوى أكاديمي متنوع؛ ولم تحصل سوى ٤ في المائة من الضحايا على مؤهل جامعي. وبالإضافة إلى الأمية، يؤدي انخفاض المستوى التعليمي دورا رئيسيا في العنف الأسري.